

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

The Role of Corporate Governance in achieving the quality of Accounting Information

A field study of a group of enterprises in El-Oued

محمد الهادي ضيف الله

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية

المستدامة جامعة الوادي – الجزائر

difallah-medelhadi@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/03/31

محمد فيصل مايدة*

مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية

المستدامة جامعة الوادي – الجزائر

maida-medfaissel@univ-eloued.dz

تاريخ الإستلام: 2022/02/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق جملة من المبادئ والآليات الخاصة بحوكمة الشركات بالشكل السليم والفعال، وأهمها المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية، وذلك كي تؤدي الغرض المرجو منها ألا وهو جودة المعلومات، التي تعد عاملاً أساسياً في اتخاذ القرارات لمستخدميها. وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على أسلوب الاستبانة الذي تم توزيعه على مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات الحوكمة المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

تصنيف JEL: M49، M41.

Abstract:

This study aims to highlight the role of corporate governance in information by applying a set of principles and mechanisms for corporate governance in a proper and effective manner, the most important of which are internal audit, the board of directors, and the external audit and review committee, in order to fulfill the desired purpose or quality of information, which is a fundamental factor in decision making for its users in light of the nature of this study and the goals it seeks to achieve, the descriptive and analytical method was used, relying on the method of the questionnaire that was distributed to the population of the study, the study found a close and positive correlation between the company's governance mechanisms and the quality level of accounting information.

Keywords: corporate governance; quality of accounting information; internal mechanisms of corporate governance; external mechanisms of corporate governance..

Jel Classification Codes: M49; M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أظهرت تجارب العديد من دول وشركات العالم جراء الأزمات المالية التي عصفت بها، أن الحكم الجيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو القوي في الاقتصادات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية، وجاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية إيجاد معايير أفضل الممارسات والاجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة الشركات.

وقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود القليلة الماضية على أثر سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في افلاس العديد من الشركات الكبرى وحدثت أزمات مالية، فكانت ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث أو التقليل منها في أدنى المستويات، لذلك أصبحت الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وذلك من خلال مجموعة من الآليات.

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أن تتولد الثقة في جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، وهذه الجودة تبني على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تضمن الموثوقية للمعلومة المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب.

1.1. إشكالية الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع أكثر وإزالة الإبهام والغموض حول ما قدمته الحوكمة كنظام أو كقاعدة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وجب الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هو مفهوم حوكمة الشركات، وفيما تتمثل آلياتها؟
- ❖ هل توجد علاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؟
- ❖ كيف تساهم آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مصداقيتها؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث نطرح الفرضيات التالية:

- ❖ الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على حماية الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الاستغلال الأمثل للموارد؛
- ❖ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية؛
- ❖ إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الآليات أهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية يسمح برفع جودة المعلومات.

3.1. أهداف الدراسة:

- ❖ عرض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة المؤسسات؛
- ❖ التعرف على المعلومات المحاسبية التي تعد من طرف المؤسسات، وكيف تخدم الأطراف ذوي المصالح وباقي الأطراف الذين تربطهم علاقة بالمؤسسة وكيف تحقق جودة هذه المعلومات؛
- ❖ إبراز أهمية العلاقة بين كل من المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف الإدارة ونظام حوكمة المؤسسات الذي يؤثر العلاقة بين إدارة وأصحاب المصالح.

4.1. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلوم المحاسبية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

5.1. منهجية الدراسة:

- ❖ المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف استقراء الكتابات والدراسات السابقة، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.
- ❖ المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

6.1. الدراسات السابقة:

- ❖ دراسة زلاسي رياض (2012)، بعنوان: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى مساهمة حوكمة الشركات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أهمية حوكمة الشركات تكمن في زيادة مصداقية مخرجات النظام المحاسبي خاصة في ظل تبني الجزائر نظام محاسبي مالي الذي يهدف إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المالية.
- ❖ دراسة براهيمة كترزة (2014)، بعنوان: التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نشأة وكيفية ظهور حوكمة الشركات وتطورها ودورها في الحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة.

- ❖ دراسة عابدي دلال (2015)، بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات من خلال توفير معلومات صادقة وموثوق فيها، وإن أهم النتائج المتوصل إليها أن للحوكمة دورا كبيرا في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2. الأطار النظري للدراسة:

1.2. الإطار النظري لحوكمة الشركات:

لقد تعاضم الاهتمام بحوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية وخاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الشركات، وقد أدت هذه الأحداث إلى اهتمام العديد من

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

الاقتصاديين والمحليين الماليين والخبراء بدراسة أهمية ومدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية بما يحقق المصلحة العامة للأفراد والشركات واقتصاديات الدول ككل.

❖ تعريف حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرافة" (حماد، 2002، صفحة 22) وتعرف أيضا على أنها: "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق" (خضر، 2014، صفحة 68).

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مفهوم حوكمة الشركات بأنه: "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء" (عبد الوهاب وشحاته، 2007/2006، صفحة 19)

❖ أهمية حوكمة الشركات: تتمثل أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:

- يؤدي نظام حوكمة الشركات إلى تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمن اتخاذ قرارات الاندماج أو الاستحواذ بناء على أسس سليمة مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء في المؤسسة (بن عيشي وعمري، 2010، صفحة 5)
- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها (سليمان، 2008، صفحة 15)
- محاربة الفساد الإداري الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه.
- تحقيق وضمن النزاهة والحياد لكافة العاملين بقاء بمجلس الإدارة وانتهاء بأدنى عامل بالمؤسسة.
- تحقيق السلامة والصحة ومنع وجود إخفاق معتمد أو غير معتمد.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل واستخدام النظام القضائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء (بوراس و دواس، 2010، صفحة 28)

- تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، إضافة إلى خلق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي (كموش، 2018، صفحة 24)

❖ مبادئ حوكمة الشركات: لتحقيق أهداف الحوكمة لابد من توافر مبادئ وقواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، وتتمثل في:

- ضمان وجود أساس سليم لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة (أحمد وسفير، 2012، صفحة 4)

- حقوق المساهمين: حيث يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة في الحق في التسجيل أو النقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة في التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، والمشاركة في الأرباح (عاد ، دويس ، وغوار ، 2017-2018، صفحة 21، 22)
- المعاملة المتساوية للمساهمين: حيث تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بمن في ذلك حقوق الاقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر (موسى وفرحاتي، 2012، صفحة 6)
- دور أصحاب المصالح: وقد تضمن المبدأ أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون وتوفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب، وأن يسمح إطار حوكمة الشركات بمشاركة أصحاب المصالح في آليات تحسين مستوى الأداء وإتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب في حالة انتهاك حقوقهم (براهمة، 2013-2014، صفحة 24)
- الإفصاح والشفافية: ينص المبدأ على "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات"، ويتضمن (سليمان، 2008، صفحة 369) تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة بتأسيس الشركة، بيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة
- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين (سيد وبن بله، 2012، صفحة 56)

2.2. الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية:

❖ مفهوم جودة المعلومة المحاسبية:

قبل التطرق إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية وجب تعريف ولو باختصار مفهوم الجودة، وهي مقياس للتمييز أو حالة الخلو من العيوب والنواقص والتباينات الكبيرة عن طريق الالتزام الصارم بمعايير قابلة للقياس وقابلة للتحقيق لإنجاز تجانس وتمائل في الناتج وترضي متطلبات محددة للعملاء أو المستخدمين.

يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بأنها: "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (سامح ورياض، 2011، صفحة 67)

يمكن تعريفها بأنها: "المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر للمعلومات الجيدة الأكثر إفادة في ترشيد القرارات".

كما أنها تعرف بـ"مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات الشركة والأهمية النسبية للإحداث المسجلة" (دلال، 2015-2016، صفحة 67)

يتضح لنا من هذه المفاهيم أن جودة المعلومة المحاسبية هي ما تتمتع به المعلومة من شفافية ومصداقية ووضوح وما يقدمه لمستعملها من منفعة وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

❖ خصائص جودة المعلومة المحاسبية:

حتى تحقق المعلومات المحاسبية الغاية المرجوة منها يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التالية:

• **الملائمة:** ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف المرجو من إنتاجها، أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين اللذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية بالشركة أو تغييرها (الاستثمار أكثر أو الانسحاب) (حلو، 2003، صفحة 199)، أي أنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وعليه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال تحقيق خصائصها التالية:

- **التوقيت المناسب:** بمعنى تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها عندما يحتاجون إليها، حيث أن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متوفرة ومتاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، وبالتالي تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات (السيد، 2009، صفحة 110).

- **القيمة التنبؤية للمعلومات:** يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمشروع أو بقوته الإرادية، حيث تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

- **التغذية العكسية:** تعمل المعلومات المحاسبية الملائمة على تغيير في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة، وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت عليها أي أنها المعلومات المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها، ذلك لأن معرفة نتائج الأحداث السابقة يساعد في التنبؤ بالمستقبل وتقييم البدائل السابقة والتأكد من صحة البدائل الماضية (إلهام، 2016/2015، صفحة 59).

• **الموثوقية:** تعني خلو المعلومات المحاسبية من أي خطأ أو تضليل إلى حد منطقي ومعقول، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

- **الصدق في التمثيل:** ويقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها عن طريق صدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل فقط، حيث أن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل وتصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلاً صادقا.

- **قابلية المراجعة والتحقيق:** أي إمكانية توصل شخصين مستقلين لنفس النتائج باستخدام نفس أساليب القياس المحاسبي والإفصاح.

وعليه فإن خاصية الموثوقية تعني أن أساليب القياس والإفصاح المطبقة لاستخراج النتائج وعرضها على أساليب موضوعية، وأنه يمكن لأشخاص آخرين مستقلين عن الذين استخدموها في المرة الأولى إعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج.

كما تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المقدمة تعطي تصورا دقيقا للواقع دون أن يشوبها تحريف قصد التضليل، كما أن لهذه الخاصية جانب آخر يتمثل في حيادية المعلومات وخلوها من التحيز.

● **قابلية المعلومات للمقارنة والفهم:** إن الهدف منها هو تسهيل عملية دراسة المعلومات وتحليلها والتنبؤ واتخاذ القرارات ويعد هذا المبدأ من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بهدف تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض، وهذا ما يدعى بالمقارنة.

أما فيما يخص الفهم فتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، حيث يفترض أن لدى مستخدمي هذه المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.

● **الأهمية النسبية والإفصاح:** ويعني هذا أن القوائم المالية التي لا تعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفسح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، وعلى العموم تعتبر أية معلومة أو أي بند ذا أهمية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو تقديمه بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصتي الملامة وأمانة المعلومات التي تتضمن القوائم المالية، مما يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بناء عليها.

ويتطلب تحقيق هذه الخاصية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي القوائم المالية، وذلك بمحاولة التعرف على ما يحتاجونه من معلومات.

أما بخصوص الإفصاح الأمثل فهذه الخاصية تساهم في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها، على أساس أنه يتم التركيز على المعلومات التي يجب إبرازها بشكل خاص نظرا لأهميتها القصوى في القرارات المتخذة (إلهام، 2016/2015، الصفحات 87-88).

3.2. دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

❖ حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومة المحاسبية:

أنه من المبادئ الأساسية للحوكمة الإفصاح والشفافية، حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية والقيام بتقرير يشمل معلومات على النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويب وغيرها من المعلومات المفيدة لمستخدميها، وبالتالي فإن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشمل مدخل فعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية باعتبار أنه من المعايير الأساسية للحوكمة إبراز دقة وموضوعية التقارير، هذا مع الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي ينعكس تطبيق قواعد الحوكمة على المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وجودتها من خلال:

● **علاقة الحوكمة بالمحاسبة** حيث ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو على المستوى التنظيمي بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال حوكمة الشركات وعلاقتها بالقوائم المالية (رضا، 2010، صفحة 6)

● **تتجلى العلاقة بين حوكمة الشركات والقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والتي تم تناولها في الفصل الأول، لما في ذلك من أهمية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد المؤسسات على تدعيم رأسمالها وزيادة**

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى نمو المؤسسات وتوسعها وازدياد حجمها، كم يعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أعضاء مجلس الإدارة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطر من وراء الاستثمار أو التمويل تطوير مهنة المحاسبة (دلال، 2015-2016، صفحة 123، 124)

- العلاقة بين حوكمة الشركات والتقارير المالية تتجسد بين التقارير المالية وحوكمة الشركات في تحليل أو تأصيل جذور كلا منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف، من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب مصالح الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم، ويعد الإفصاح أيضا واحد من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين وأن المعلومات المفصحة عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريد الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة (محمد، 2013-2014، صفحة 72)

❖ دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية:

- دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات: مما لا شك فيه أن إسهامات الجهات المهنية المتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تسهم في دعم حوكمة الشركات من خلال المحاور الأساسية للمراجعة الداخلية بمفهومها الحديث والتي تتلخص في الآتي:
 - أنها نشاط مستقل عن الدارة التنفيذية للمؤسسة نتيجة لرغبته في التبعية لمجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس، وأيضا على الملاك عند الضرورة.
 - أنها نشاط موضوعي يقوم على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولاشك أن السماح للأطراف الخارجية بإعداد المراجعة الداخلية بدعم جودة الخدمات من ناحية وبدعم الموثوقية للمعلومات المالية وغير المالية من جهة أخرى وإرسال قواعد الشفافية المطلوبة.

❖ دور لجنة المراجعة: تقوم لجنة المراجعة بالمساهمة في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة ضمن القوائم والتقارير المالية، من خلال القيام بممارسات معنية والإفصاح عنها ضمن تقاريرها، وذلك بهدف تفعيل حوكمة الشركات وتظهر مهام لجنة المراجعة في عدة مجالات:

- في مجال علاقة المؤسسة بالمراجع الخارجي؛
- في مجال دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية؛
- في مجال متابعة أعمال المراجعة الداخلية.

كما أظهرت العديد من الدراسات أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات، سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، لأن وجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد

التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي والداخلي والتأكيد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات.

ونتيجة لهذه الأهمية التي تحظى بها لجان المراجعة فقد قامت العديد من هيئات أسواق الأوراق المالية بالزام الشركات المدرجة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات حتى تزيد من جودة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التزام الشركات بتطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات ضمن تقاريرها المالية، مما ينعكس على زيادة ثقة المتعاملين خاصة في الأسواق المالية في هذه التقارير والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم، وبالتالي يساعد الشركة في الحصول على مصادر التمويل التي تمكنها من النمو والاستمرارية على المدى الطويل وتحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة (محمد، 2013-2014، صفحة 83، 84)

❖ دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات: في ظل حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبهم عن أداءهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين، إذ أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة المستوى على إنتاج الثروة.

ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين دور مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية في المعلومات المتوفرة في القوائم والتقارير المالية، وكانت النتيجة علاقة كبيرة بين المؤسسات التي تتبع ممارسة الحوكمة الجيدة، باعتبار أن مجلس الإدارة وفق مفهوم الحوكمة هو المسؤول عن وضع ساسة مكتوبة للإفصاح، تحدد تلك السياسة المبادئ والاهداف والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات الشركة (دلّال، 2015-2016، صفحة 145)

ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين وذلك على مستويين، مستوى الرقابة المالية ومستوى الرقابة الاستراتيجية. حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المحاسبية والمالية، أما الثانية فتتعلق بالاستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة ومدى تطابقها مع الاستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الاستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الذين يعيشون داخل المؤسسة أين لا توجد حالة عدم تماثل المعلومات، على اعتبار أنهم هم الذين يحضرون هذه المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير هذه المعلومات وإنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحتها ومصداقيتها (محمد، 2013-2014، صفحة 86)

❖ دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية:

إن العلاقات التعاقدية هي السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة أو المهتمة بالمؤسسة، والتي تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية، وفي عدم تماثل المعلومات - المشكل الرئيسي للوكالة - تنشأ الرغبة إلى وجود طرف يصادق على مدى صحة وعدالة المعلومات المحاسبية، وخلوها من الاحتيال والغش، وهنا يكمن دور المراجعة الخارجية في ذلك ولما لها من أهمية في تحقيق تضارب المصالح الناتجة عن أطراف الوكالة، من خلال إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية القوائم المالية، وبالتالي تحقق المراجعة الخارجية التوازن بين المصالح المتعارضة في المؤسسة، ولتحقيق ذلك يجب تضمين جودة المراجعة (رياض، 2012، صفحة 94):

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

- إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت السياسات التي تتبعها الإدارة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- الرقابة على سلوك الإدارة باعتبارها وكيلا عن المساهمين ومن ثمة منعها من تعظيم دالة منفعتها على حساب منفعة الأصيل .

ومنه فإنه نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية، ويحد كذلك من التضارب في المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين وبين حملة الأسهم والسندات (بوقرة وغانم، 2012، صفحة 6)

❖ دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والمسيرين:

إن العقود المبرمة بين أطراف الوكالة تستند على مخرجات النظام المحاسبي ومثال ذلك الحوافز التي يحصل عليها المسيرين نتيجة إدارتهم لشؤون الشركة، إذ نحصي هنا نوعان من الحوافز نقدية يتم احتسابها على أساس نسبة مئوية من صافي الربح، وعلى هذا الأساس تقوم الإدارة باختيار بدائل للسياسات للمحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم صافي الربح بدلا من اختيار تلك البدائل التي تحقق أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات، فتعمل الإدارة في هذا الشأن بتغيير الطرق المتبعة في حساب الاهتلاكات والمخزونات للوصول إلى هدف تعظيم الربح على حساب التلاعب في المبادئ المحاسبية، أما النوع الثاني من الحوافز فهو الذي يرتبط بالقيمة السوقية، وفي هذا الصدد تلجأ الإدارة الى عدة وسائل لكي ترفع من القيمة السوقية للمؤسسة، منها إخفاء بعض المعلومات التي تسيئ للمؤسسة، مما يؤدي لعدم انخفاض قيمة أسهمها المتداولة في بورصة القيم، ولضبط العقود يشير المراجع في تقريره لكل الممارسات التي تؤثر سلبا عن تمثيل عناصر القوائم المالية للمؤسسة للواقع الفعلي لها ومن ثمة تقليل حدة الصراع الدائر بين حملة الأسهم والمسيرين بإجبار الإدارة على التقيد بما تنص عليه التشريعات المختلفة وما هو مرسوم في الخطة العامة للمؤسسة، وما يحافظ على حقوق المسيرين ويرضي حملة الأسهم (رياض، 2012، صفحة 95)

❖ دور المراجعة الخارجية في تخفيض تضارب المصالح بين حملة الأسهم والسندات:

على الرغم من أن كلا من حاملي الأسهم وحاملي السندات يمدون المؤسسة بالأموال، إلا أن لكل منهما منفعة مختلفة عن الأخرى، فحملة الأسهم يحصلون على نصيب من أرباح المؤسسة ولهم الحق في دخول مجلس الإدارة، أما حملة السندات فإنهم يحصلون على فائدة ثابتة على أموالهم، كذلك مكيل حملة الأسهم إلى استثمار أموالهم في المشاريع ذات المخاطر العالية والتي بدورها تدر عائدا كبيرا عليهم بعكس حملة السندات، الأمر الذي يترتب عليه مشاكل وكالة بين الطرفين، فعندما يكون للمؤسسة ديون طويلة الأجل أكثر من الأموال الخاصة، يكون لدى حملة الأسهم الدافع للقيام بالأنشطة الاستثمارية والإنتاجية التي تحقق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الخاصة لحملة السندات والدائنين وعليه يتم تحويل الثروة من خلال وسائل وأساليب معينة تشمل رفع التوزيعات في شكل نقود سائلة.

ومن أجل اتخاذ القرارات الرشيدة - تعظيم إيرادات مختلف الأطراف وتدنية خسائرهم - على المراجع التأكيد على استمرارية المؤسسة ومدى تقيدها بالسياسات المرسومة وإبداء الرأي الفني المحايد الذي يصور ربحية كل مشروع من مشاريع المؤسسة (رياض، 2012، صفحة 96)

من خلال ما سبق نقول أن للآليات سواء الداخلية أو الخارجية لحوكمة المؤسسات، دور هام وفعال في تحقيق معلومات محاسبية ذات مصداقية وموثوقية، وبصفة خاصة تلك الآليات المتعلقة بالمراجعة والمتمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة لما لها من أثر كبير على مخرجات النام المحاسبي، وهذا من خلال تقارير المراجعة حيث تلعب هذه التقارير دور مهم في إضفاء المصداقية على القوائم المالية وبالتالي زيادة ثقة الأطراف المستعملة لها.

3. الدراسة الميدانية:

1.3. اختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

❖ اختبار ثبات وصدق العينة طريقة ألفا كرو نباخ:

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرو نباخ لاختبار ثبات الاستبيان. حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذ كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي واحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطا إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و70%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذا كانت النتيجة محصورة من 70% و80%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا إذا كانت النتيجة أكبر من 80%.

جدول رقم (01): توزيع معامل ألفا كرو نباخ ومعامل الصدق

معامل الصدق	معامل ألفا كرو نباخ	عدد الفقرات	محتوى المحور	محاور الاستبيان
0.867	0.753	07	الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	المحور الأول
0.811	0.658	07	جودة المعلومة المحاسبية	المحور الثاني
0.90	0.822	14	مجموع المحاور	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

وبالاعتماد على قاعدة البيانات التي تم تحليلها بواسطة برنامج Spss v22 تم التحصل على ألفا كرو نباخ وبحساب الجذر التربيعي له تحصلنا على قيم أكبر من 0.5 لكل عنصر من عناصر المتغيرين، والملاحظ أنه مقبول جدا.

❖ التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان:

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات عبي حسب التسلسل للأسئلة المتدرجة في الاستبيان، ثم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظرفئات العينة اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظرفئات العينة اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان وهي (غير موافق بشدة=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4 موافق بشدة=5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و5 عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

جدول رقم (02): مقياس تحديد الأهمية للمتوسط الحسابي

الأهمية	المتوسط الحسابي
غير موافق تماما	1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

أولا: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات (المحور الأول)

جدول رقم (03): نتائج آراء عينة الدراسة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
موافق	0.55	4.26	1- تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها
موافق بشدة	0.58	4.34	2- تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
موافق بشدة	0.58	4.35	3- تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق وضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين بدءا بمجلس الإدارة انتهاء بأدنى عامل بالمؤسسة
موافق	0.67	4.28	4- تعمل الحوكمة على تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة
موافق بشدة	0.60	4.34	5- تعمل حوكمة الشركات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة
موافق	0.63	4.17	6- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول وبشكل دقيق لأغراض المساءلة
موافق	0.74	4.09	7- تعمل المؤسسة على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من مساهمين، كما تقوم بتعويضهم في حالة انتهاء حقوقهم
موافق	0.35	4.26	المتوسط العام للإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.26) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.35).

وحتى تؤدي النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه أغلبية من أفراد العينة استجابات التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- في الفقرة رقم (1) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.26) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها.
- في الفقرة رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.34) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات.
- في الفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.35) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق وضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين بدءا بمجلس الإدارة انتهاء بأدنى عامل بالمؤسسة.
- في الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.28) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعمل الحوكمة على تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- في الفقرة رقم (5) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.34) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعمل حوكمة الشركات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة.
- في الفقرة رقم (6) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.17) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات الصلاحيات لكل مسؤول وبشكل دقيق لأغراض المساءلة.
- في الفقرة رقم (7) بلغ المتوسط الحسابي (3<4.09) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تعمل المؤسسة على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من مساهمين، كما تقوم بتعويضهم في حالة انتهاء حقوقهم.

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

ثانيا: جودة المعلومة المحاسبية (المحور الثاني)

جدول رقم (04): نتائج آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومة المحاسبية.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
موافق	0.57	4.05	1- تتميز المعلومة المحاسبية لدى المؤسسة بالتحيز وعدم الموضوعية
موافق بشدة	0.61	4.30	2- تساهم المعلومة المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها
موافق	0.54	4.24	3- إن جودة المعلومة المحاسبية ما تتمتع به من شفافية ومصداقية ووضوح وما تقدمه لمستعملها من منفعة وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.
موافق	0.57	4.24	4- تتأثر جودة المعلومة المحاسبية بالمعلومات وبيئة المحاسبة ومدقق الحسابات
موافق بشدة	0.64	4.32	5- تقييم جودة المعلومة المحاسبية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخذ القرار كالمنفعة، الدقة، الفعالية والكفاءة
موافق بشدة	0.54	4.36	6- الالتزام بالإفصاح الكامل عن الأداء يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة
موافق	0.55	4.20	7- يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يتضمن وصول المعلومات إلى جميع أصحاب المصالح
موافق	0.27	4.25	المتوسط العام لجودة المعلومة المحاسبية

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

يظهر الجدول أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.25) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.19) كما أن هذا المتوسط يقع الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة حول الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.27).

وحتى تؤدي النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه أغلبية من أفراد العينة استجابات التي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

- في الفقرة رقم (1) بلغ المتوسط الحسابي (4.05 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تتميز المعلومة المحاسبية لدى المؤسسة بالتحيز وعدم الموضوعية.
- في الفقرة رقم (2) بلغ المتوسط الحسابي (4.30 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تساهم المعلومة المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها.
- في الفقرة رقم (3) بلغ المتوسط الحسابي (4.24 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه أن جودة المعلومة المحاسبية ما تتمتع به من شفافية ومصداقية ووضوح وما تقدمه لمستعملها من منفعة وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.
- في الفقرة رقم (4) بلغ المتوسط الحسابي (4.24 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تتأثر جودة المعلومة المحاسبية بالمعلومات وبيئة المحاسبة ومدقق الحسابات.

- في الفقرة رقم (5) بلغ المتوسط الحسابي (3.24 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه تقييم جودة المعلومة المحاسبية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم او متخذ القرار كالمفعة، الدقة، الفعالية والكفاءة.
- في الفقرة رقم (6) بلغ المتوسط الحسابي (3.36 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه الالتزام بالإفصاح الكامل عن الأداء يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- في الفقرة رقم (7) بلغ المتوسط الحسابي (2.20 < 3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أنه يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يتضمن وصول المعلومات إلى جميع أصحاب المصالح.

❖ التحليل عن طريق اختبار ستودونت (T-test)

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لفائفة الاستبيان، اعتمدنا على اختيار "T" للعينة البسيطة one sample T text عند مستوى دلالة 5% وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان. وكانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $\text{sig} (a) < 5\%$.
- قبول الفرضية العدمية إذا كانت $\text{sig} (a) > 5\%$.

أولاً: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

جدول رقم (05): يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بالإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	المحسوبة T	العبارات
H1 نقبل	0.000	72	19.45	1- تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية لإدارة الشركة والرقابة عليها.
H1 نقبل	0.000	72	19.68	2- تؤثر استقلالية الإدارة والجهات الرقابية على تفعيل حوكمة الشركات
H1 نقبل	0.000	72	19.76	3- تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق وضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين بدءاً بمجلس الإدارة انتهاء بأدنى عامل بالمؤسسة.
H1 نقبل	0.000	72	16.26	4- تعمل الحوكمة على تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة
H1 نقبل	0.000	72	18.92	5- تعمل حوكمة الشركات على تحقيق موثوقية المعلومة المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة.
H1 نقبل	0.000	72	15.94	6- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول وبشكل دقيق لأغراض المساءلة
H1 نقبل	0.000	72	12.51	7- تعمل المؤسسة على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من مساهمين، كما تقوم بتعويضهم في حالة انتهاء حقوقهم
H1 نقبل	0.000	72	30.07	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم (12) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول "الإطار المفاهيمي لمبادئ حوكمة الشركات" من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 30.07 ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0: لا يجب توفر مختلف العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

H1: يجب توفر مختلف العناصر التي تدعم حوكمة الشركات عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

ثانيا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني:

جدول رقم (06): يوضح اختبار T للعينة البسيطة المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية

القرار	مستوى الدلالة	درجة الحرية	المحسوبة T	العبارات
H1	0.000	72	15.68	1- تتميز المعلومة المحاسبية لدى المؤسسة بالتحيز وعدم الموضوعية
H1	0.000	72	18.03	2- تساهم المعلومة المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها
H1	0.000	72	19.46	3- إن جودة المعلومة المحاسبية ما تتمتع به من شفافية ومصداقية ووضوح وما تقدمه لمستعملها من منفعة وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية
H1	0.000	72	18.61	4- تتأثر جودة المعلومة المحاسبية بالمعلومات وبيئة المحاسبة ومدقق الحسابات
H1	0.000	72	18.92	5- تقييم جودة المعلومة المحاسبية بعدة عوامل تحدد درجة جودتها لمستخدم أو متخذ القرار كالمفيدة، الدقة، الفعالية والكفاءة
H1	0.000	72	17.55	6- الالتزام بالإفصاح الكامل عن الأداء يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة
H1	0.000	72	21.66	7- يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يتضمن وصول المعلومات إلى جميع أصحاب المصالح
H1	0.000	72	38.51	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

يتضح من خلال الجدول رقم (13) الذي يبين آراء أفراد العينة في المحور الأول حول " جودة المعلومة المحاسبية" من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 38.51 ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0: لا يجب تدعيم مختلف عناصر جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

H1: يجب توفر مختلف عناصر جودة المعلومة المحاسبية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

الفرع الرابع: الارتباط بمعامل بيرسون.

جدول رقم (14): يوضح معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني

جودة المعلومة المحاسبية	الإحصاءات	المحور
0.43	معامل الارتباط	الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة
0.000	مستوى الدلالة	
73	حجم العينة	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مستخرجات برنامج Spss

يتبين لنا من الجدول رقم (14) أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي 0.43 مما يدل وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.

❖ نتائج اختبار الفرضيات: بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

• الفرضية الأولى: والتي تنص على "الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تعمل على حماية الأطراف ذات العلاقة وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال الاستغلال الأمثل للموارد"، وقد ثبت ذلك من خلال التطرق لمفهوم حوكمة

الشركات واعتبار أنها مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة في إطار الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها، ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية"، حيث أن مبادئ وآليات الحوكمة تعمل على تفعيل عمليات الإفصاح المحاسبي مع ضمان المصداقية والجودة في المعلومة المحاسبية وبالتالي تعزيز موثوقية التقارير المالية. ولقد تم إثبات ذلك باعتبارها الأداة التي يتم بموجبها توفير كل ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات وتزيد ثقة المتعاملين مع الشركة.
- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على "إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الآليات أهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية يسمح برفع جودة المعلومات"، وقد قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية من خلال تبيان دور حوكمة الشركات في رفع درجة الجودة في المعلومات المفصح عنها، وذلك من خلال ما تقدمه المراجعة من خدمات، حيث تقوم برفع درجة الثقة في المعلومات من خلال تقرير المراجع الخارجي، كما أن المراجعة الداخلية لها دور كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية مما يساعد على تدفق المعلومات بشكل يسمح بعملية التدقيق، بالإضافة إلى دور مجلس الإدارة فيما يتعلق بالرقابة وتقديم التقارير.

4. خاتمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة خلال العقود الماضية على أثر سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى وحدثت أزمات مالية، فكانت ثمرة لتلك الدراسات لمنع حدوث أو التقليل منها في أدنى المستويات، لذلك أصبحت الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات أهمها: الشفافية والحرص على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية ومصداقية المعلومات المحاسبية وهذا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات والتي أهمها المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة ومجلس الإدارة، ولقد قمنا من خلال هذه الدراسة والمدرجة تحت عنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية" وذلك بمعالجة الإشكالية التي تدور حول "إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟"

1.4. من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية ومن أهمها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية؛
- ✓ إن اتباع قواعد الحوكمة داخل المؤسسات يؤدي إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق، كما تتميز المعلومة المحاسبية بخصائص نوعية ومعدة وفق معايير فنية وقانونية ورقابية ومهنية تنعكس على جودة المعلومة المحاسبية؛ هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات وأحد أهم الآليات لتطبيق الحوكمة. وفي الوقت نفسه فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق الشفافية، كذلك تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة الخارجية ومجلس الإدارة؛

دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي

✓ آليات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في الحد من التلاعبات والممارسات غير الشرعية وتعمل على توفير طرق وإجراءات سليمة يمتد أثرها إلى صدق وشفافية المعلومات المحاسبية.

2.4. من خلال دراستنا للموضوع توصلنا للتوصيات التالية:

✓ العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع:

✓ ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في وقت مناسب لتظهر في القوائم المالية، ولتبين الوضعية الحقيقية للشركة دون تلاعب وتزييف، لكي يستفيد منها الأطراف المهتمة؛

✓ إنشاء هيئة أو منظمة قانونية وطنية خاصة بتطبيق حوكمة الشركات تهدف إلى وضع معايير وتشريعات لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية تتماشى مع المحيط الاقتصادي المحلي وتعمل على رقابة تشجيع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

5. قائمة المراجع:

1. أحمد بوراس، وليندة دواس. (2010). حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. دراسة حالة الوطنية للاتصالات. م 05، ع 2.
2. أحمد علي خضر. (2014). حوكمة الشركات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
3. أسماء عاد، فوزية دويس، ومنية غوار. (2018-2017). دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية. دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات ولاية الوادي. الوادي: جامعة حمه لخضر.
4. العابدي دلال. (2016-2015). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية. بسكرة.
5. جاو حدو رضا. (2010). تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية. الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق) (صفحة 7 و8 ديسمبر). أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
6. جميل أحمد، ومحمد سفير. (06-07 ماي، 2012). دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري. ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
7. حنان رضوان حلوة. (2003). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. راجح بوقرة، وهاجرة غانم. (2012/5/6). الحوكمة "المفهوم والأهمية" ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة.
9. زلاسي رياض. (2012). إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
10. سنوساوي إلهام. (2016/2015). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. سطيف: جامعة فرحات عباس.
11. سهام موسى، وخالد فرحاتي. (06-07 ماي، 2012). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير. ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
12. سيد عطا الله السيد. (2009). نظام المعلومات المحاسبية. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
13. طارق عبد العال حماد. (2002). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات) (المجلد الطبعة الثانية). مصر: الدار الجامعية.
14. عبد الرحمان سيد، وعباس بن بله. (2012). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية. (مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12).
15. عبد المجيد كموش. (2018). دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات. الآليات ونظام التشغيل. (مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02/ع 02).
16. عمار بن عيشي، وسامي عمري. (7، 8 ديسمبر، 2010). تطبيق قواعد حوكمة الشركات وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية. ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق). أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
17. كنفزة براهيمة. (2014-2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO. مذكرة الماجستير. جامعة قسنطينة.
18. محمد رضا سامح، وأحمد رياض. (2011). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7 (العدد 1).
19. محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
20. منايعة محمد. (2014-2013). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر (قائمة) المؤسسة الوطنية للصناعة الدهن (وحدة سوق أهراس)، مؤسسة زجاج الشرق (سوق أهراس). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
21. نصر علي عبد الوهاب، والسيد شحاته شحاته. (2007/2006). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات. الإسكندرية: الدار الجامعية.